

تقرير الاجتماع السنوي لمركز الفرات للدراسات

يتضمن هذا التقرير السياسي رؤية مركز الفرات للدراسات حول الأحداث والمستجدات السياسية خلال عام 2023.

عقد الاجتماع السنوي في تاريخ 24 ديسمبر/كانون الأول 2023، بحضور جميع أعضاء أقسام المركز، وذلك بهدف تقييم وتحليل المستجدات السياسية على الصعيدين الدولي والإقليمي، سيما الدول ذات التأثير في الملف السوري، كأميركا وروسيا وإيران وتركيا، وانعكاسها على الواقع المحلي في المنطقة، بالإضافة إلى ملف الإرهاب.

1- الشأن الدولي:

شهد عام 2023، الكثير من الأحداث والمتغيرات على الساحة الدولية، حيث أضيف إلى بؤر التوتر السابقة (حرب روسيا-أوكرانيا)، بؤر جديدة مثل حرب ناغورني كرباخ وأذربيجان، وكذلك حرب السودان، ومن ثم حرب غزة، إضافةً إلى الصراع والتوتر المستمر في سوريا، مما يدل على أن الصراع بين القوى المهيمنة عالمياً، والقوى الصاعدة سوف تأخذ المزيد من الوقت. وإذا ما تتبعنا خريطة هذه الصراعات سنجد أن أغلبها تتمحور حول السيطرة على منابع وخطوط الغاز وتأمينها من ناحية، والسيطرة على الطرق التجارية البرية والبحرية من ناحية أخرى. ولكل هذه القوى مصالح مختلفة متضاربة، فمشروع "المر المالي الهندي" جاء رداً على "مشروع الحزام والطريق الصيني"، وكل طرف يضع العراقيل أمام مشروع الطرف الآخر، مما يؤدي إلى خلق حالة عدم استقرار وفوضى. وباعتبار أن الشرق الأوسط نقطة التقائه هذه الطرق والخطوط، فلا بد أن تتجزء إلى هذه الصراعات.

2- الشأن الروسي:

من المزمع أن تشهد روسيا إجراء انتخابات خلال عام 2024، وتمهد لذلك، تم اتخاذ قرار في المجلس الأعلى الفيدرالي بتمديد مدة الرئاسة إلى 6 سنوات، بعد أن كانت 4 سنوات، ما يتتيح المجال لبوتين أن يحكم روسيا -عملياً- حتى عام 2036.

ونلاحظ أن جميع التحديات التي واجهت روسيا خلال عام 2023 كانت نتيجة غزوها لأوكرانيا، وهي التي تسميها روسيا "عملية خاصة"، وليس حرب ضد أوكرانيا، حيث تفرض الحكومة الروسية على الإعلام، وجميع الأشخاص داخل روسيا استخدام مصطلح "عملية خاصة"، ويتم معاقبة سجن جميع من يخالف ذلك، حتى لا تظهر روسيا بمظهر المتورط في حرب طويلة، غير قادرة على الانتصار فيها، وللإيهام بأن روسيا لا تضع كل ثقلها في هذه الحرب، وتتحرك بشكل تكتيكي.

فيما لا توجد بوادر لانتهاء هذه الحرب قريباً، حيث أن التموضع العسكري بعد 3 سنوات من هذه الحرب لم يتغير كثيراً.

إن هذه الحرب كانت لها نتائج سلبية من الناحية الدبلوماسية أيضاً، والتي حاولت روسيا توسيع إطار اتفاقاتها مع الكثير من الدول بحركة مكوكية، ولكنها لم تأت بنتائج مرجوة للحكومة الروسية، فلم تستطع رفع الحصار المفروض عليها، حتى أن الصين، التي تعتبر حليفة لروسيا، هي مستفيدة من الحصار عليها، حيث تستغل الحصار لاستيراد

البضائع من روسيا بأسعار منخفضة، وتوريد بضائعها بأسعار مرتفعة إليها. فيما سعت روسيا للاستفادة من تأسيس "مجموعة بريكس" لملء الفراغ الاقتصادي، وبيع المعادن المستخرجة من أراضيها، وحاولت توسيع هذا الملف الاقتصادي في عام 2023 عبر ضم دول جديدة إليها.

ومن الملاحظ تراجع الدور الروسي وفعاليته في سوريا خلال عام 2023، ولم تقم بأي خطوات عملية سوى غض النظر عن هجمات إيران على قواعد التحالف الدولي، حيث خرقت بذلك الاتفاقيات بينها وبين التحالف الدولي، التي تدعو إلى محاربة الجماعات الإرهابية.

أما داخلياً، ضاعت روسيا الإنفاق العسكري، مما أدى لانخفاض المستوى المعيشي للفرد؛ وسيتسبب ذلك بضعف الإنتاج المحلي. وتظهر الأرقام بأنه في النصف الأول من عام 2023، زاد الإنفاق الروسي العسكري بنسبة 12%. وحسب وكالة الإحصائيات الروسية: فإن إجمالي الإنتاج المحلي الروسي تراجع بنسبة 1.9% في الربع الأول من عام 2023. وبالتالي، لا نعتقد أن تحدث روسيا أي تغيير في سياساتها في العام المقبل، ومن الصعب أن تخلق أي تطور ملحوظ.

3- الشأن الإيراني:

شهدت إيران أحاديثاً هامة خلال عام 2023، ولعل أهمها هو قمع موجة الاحتجاجات الشعبية والمعروفة بثورة "المرأة، الحياة، الحرية"، على الرغم من أن جمرتها لم تُخمد بشكل كامل، إلا أن النظام الإيراني تمكن من السيطرة على المدن والبلدات التي كانت على وشك الخروج من السيطرة، وذلك باستخدام شتى أساليب القمع.

ويتعلق الحدث الأبرز الثاني باستئناف العلاقات مع السعودية بعد انقطاعها منذ 2016، برعاية صينية، وهذا أيضاً له صلة بما جرى في الداخل الإيراني من احتجاجات، واستشعار النظام الإيراني الخطر، واحتمال نجاح أمريكا في تشكيل "تحالف إقليمي" لإطاحة به، تكون السعودية أحد أهم الأطراف في هذا التحالف، وبالتالي منع استغلال احتجاجات الداخل لتطوير هذا التحالف.

كما أن انضمام إيران إلى "منظمة شنغهاي وبريكس" في محاولة منها لمواجهة العقوبات الأمريكية والغربية، كان من الأحداث البارزة خلال 2023.

أما الحدث الأبرز الذي كان لإيران الدور الرئيسي فيه، هو عملية "طوفان الأقصى" واندلاع حرب غزة، حيث تشير التقارير إلى تدريب إيران لـ 500 عنصر من حماس والجهاد الإسلامي قبل بدء العملية بوقت قصير، تحت إشراف "الحرس الثوري" الإيراني، الذي استخدم أسلوب الطائرات الشراعية في إحدى مناوراته قبل أن يتم استخدامها في غزة من قبل حركة حماس.

إنّ من بين دوافع إيران من إشعال حرب غزة في هذا التوقيت؛ هو إفشال التطبيع السعودي- الإسرائيلي برعاية أمريكية، والذي كان قد دخل مراحل جدية من المناقشة، والدافع الثاني هو محاولات الناتو وإسرائيل تطويق إيران في منطقة القوقاز من خلال افتتاح ممر بري بين أرمينيا وأذربيجان لنقل النفط والغاز إلى أوروبا، والتضييق على إيران، وحرمانها من لعب هذا الدور.

لا شك أن حماس هي رأس حربة إيران في مواجهة إسرائيل، وهي تحاول الآن إدارة الصراع بشكل غير مباشر، للتخفيف عنها ومنع إسرائيل من إنهائها، ولذلك فإننا نشهد تحريكاً للأذرع الإيرانية في المنطقة، مثل حزب الله في الجبهة الشمالية لإسرائيل، والميليشيات الشيعية في العراق وسوريا، وجبهة الحوثيين في اليمن، فتضغط هذه الجماعات على إسرائيل وأمريكا وتحاول تشتت تركيزها على إنهاء حماس، لكن هذه الضغوطات لا تعني توسيع الجبهة ضد أمريكا وإسرائيل على شكل حرب مفتوحة، وإنما هي ممارسات ضاغطة محدودة، ولها خطوط حمر، حيث لم تسجل حتى الآن أي خسائر بشرية في صفوف الجنود الأمريكيين خلال أكثر من 100 استهداف للقواعد التحالف الدولي بقيادة أمريكا.

أما بالنسبة للموقف الأمريكي من السياسة الإيرانية، فإن أمريكا حذرة من التصعيد المباشر والشامل ضد إيران، وهي غير مهيئة لدخول حروب مباشرة ومكلفة وطويلة الأمد معها، ولا تزيد توسيع رقعة الحرب خارج غزة، فهي حذرة من قوة الردع غير التقليدية لدى إيران، كما أن الظروف الدولية لا تسمح لها الآن بتنفيذ مثل هذه الضربة التي تحتاج إلى تشكيل جبهة عالمية وإقليمية واسعة ضد إيران. عليه، فهي تضغط على إسرائيل أيضاً حتى لا تدخل بمواجهة مباشرة مع حزب الله، حيث ستصبح احتمالية خروج الأوضاع عن السيطرة أكبر، وقد تؤدي لنشوب حرب إقليمية واسعة لا يمكن التنبؤ بعواقبها.

فيما يبدوا أن بایدن ونتنياهو متافقان على نقطة واحدة وتعتبر من أولوياتهما، وهي القضاء على حماس. وذلك لأن السياسة الأمريكية تتجه نحو حل الدولتين، لحل بؤرة التوتر الكبيرة في الشرق الأوسط، والتي تستغلها إيران لتوسيع نفوذها، لكن يبدو أن بایدن ونتنياهو على خلاف حول المرحلة التي ستلي حماس.

ومن المهم الإشارة إلى موضوع نفوذ إيران داخل أمريكي من خلال اللوبي الإيراني، والتطورات التي تحدث في هذا الشأن، حيث قدمت عضوة مجلس النواب كلوديا تيني مشروع قانون باسم "قانون روبرت مالي"، وهو المبعوث الأمريكي الخاص لإيران، والذي تم توقيفه عن العمل بسبب "احتمال تواطئه مع النظام الإيراني"، وقد تم اكتشاف مجموعة من الأشخاص ذوي الجنسية الأمريكية من أصول إيرانية يشغلون مواقع حساسة في الإدارة الأمريكية، ومنهم آرين طباطبائي مساعد روبرت مالي، ورئيسة مكتب وزير الدفاع الأمريكي السابق، وبموجب هذا القانون سيتم ملاحقة الموظفين الأمريكيين المرتبطين مع إيران وتحويلهم للجان المسؤولة.

على الصعيد الداخلي، فإن إيران مستمرة في زيادة عدد الإعدامات، وخلق حالة يأس، ومحاسبة المشاركين في المظاهرات، حتى وصلت إلى معدل 3 حالات إعدام يومياً في الآونة الأخيرة، وهذا يصعد من حجم الاحتقان الشعبي أيضاً، وكذلك تم فصل عدد كبير من الأساتذة الجامعيين ذوي الكفاءات العلمية العالية، لكونهم متضامنين مع الحراك الشبابي وتم استبدالهم بأساتذة جدد أقل خبرة، لكنهم موالون لنظام الجمهورية الإسلامية. وعلى الرغم من القمع الذي يمارسه النظام الإيراني ضد شعبه، ما تزال المظاهرات مستمرة في محافظة سیستان وبلوچستان التي تسكنها القومية البلوشية السنوية.

بالنتيجة، يبدو أن أميركا ستتجه لتشكيل المزيد من التحالفات في المنطقة، والعمل لإتمام التطبيع بين السعودية وإسرائيل، لأنه بدون ذلك لن تتمكن الولايات المتحدة الأمريكية من تحقيق أهدافها الاستراتيجية في المنطقة، ولن تتمكن من مواجهة النفوذ الإيراني، لكن ذلك يحتاج إلى وقتٍ، والقدرة على تذليل العقبات التي ستتشاءم أمام تحقيق هذا الهدف.

وبكل الأحوال يبدو أن فكرة انسحاب الولايات المتحدة الأمريكية من سوريا غير مطروحة من قبل أميركا على المدى القصير، وقد رأينا كيف أن مجلس الشيوخ قدم مشروعًا مماثلاً للانسحاب قبل فترة، وتم رفضه بغالبيه 83%， وصرّح أحد المسؤولين الأمريكيين بخصوص هذا الأمر، قائلاً: بأن "توجيه ضربة ضد إيران وخلفائها أفضل لنا من الانسحاب من سوريا والعراق". لذا فإن الضرر الذي سيلحق بالولايات المتحدة نتيجة انسحابها من المنطقة، قد يكون أكبر من الضرر الذي ستخلفه حربها ضد إيران.

4- الشأن التركي:

تمارس تركيا سياساتها في المنطقة ضمن محورين أساسين، حيث أنها وضعت محاربة الكرد على أجندتها منذ واد "سيفر"، وولادة "لوزان" بدلاً عنها، ولن يصبح الكرد الهاجس المرعب لتركيا بكافة مشاربها. والمحور الآخر هو محاولة استعادة نفوذها المفقود منذ انهيار الإمبراطورية العثمانية، والمتمثلة بـ"العثمانية الجديدة"، حيث تحاول تركيا أن تكون إحدى أهم دول المنطقة، من خلال تدخلها في الكثير من الدول التي شهدت "الربيع العربي"، عن طريق تبني الإسلام السياسي.

لكن، وبحسب المتغيرات على الصعيد الدولي، أين تقف تركيا؟

من الواضح أن تركيا التي كانت تتباھي بموقعها الجيوسياسي في المنطقة، باتت خارج حسابات عدة مشاريع، وربما تحالفات جديدة، في المنطقة، فبالرغم من إنها تحاول أن تلعب دور الوسيط في كل الأزمات الدولية، بدءاً من حرب أوكرانيا، ومروراً بحرب غزة، إلا أن الحركة الدبلوماسية للقوى المهيمنة تهمش دور تركيا في هذه الأحداث والأزمات من ناحية، ومن ناحية أخرى تعاني الدبلوماسية التركية من عزلة واضحة، فلم يكن لتركيا موطن قدم في العلاقات الدبلوماسية المتعلقة بالحروب والأزمات التي تشهدها كل من أوكرانيا وغزة، وبالتالي لم يؤخذ الدور التركي بعين الاعتبار. لذا، ونتيجة العزلة الدبلوماسية التي تعيشها تركيا، يمارس أردوغان سياسة الابتزاز والضغوطات، في محاولة منه لكسب مكانة تركيا في الحسابات الدولية من خلال حسابات قصيرة الأمد؛ كاستخدام ورقة انضمام السويد وفنلندا إلى الناتو، وكذلك تجنب اللهجة العدائية ضد إسرائيل في خطاباته حول الحرب في غزة، مكتفياً بحرب كلامية وشخصنة الصراع مع نتنياهو، وذلك تقادياً لقطع علاقاته مع إسرائيل من جهة، وعدم تحريض اليهودية العالمية ضد تركيا، وأنها لا تعادي السامية من جهة أخرى.

إن علاقة تركيا القوية مع إيران، ودعمها لحماس، سيّما بعد حرب غزة، أدت إلى إصرار القوى المهيمنة على إبقاء تركيا منعزلة أكثر، وبالتالي فقدانها ثقة "الأصدقاء - الأعداء" بها .

كما أن الخاصرة الرخوة لتركيا تتركزاليوم على الجانب العسكري، حيث أنها تعاني من ضعف في الإمكانيات العسكرية، خاصة سلاح الجو، فهي بحاجة ماسة إلى تجديد

وشراء طائرات إف-16، ولكن من الواضح أن أمريكا تتجنب بيعها لتركيا، بحجة استخدامها ضد دول الجوار خاصةً اليونان، وما زيارة أردوغان إلى اليونان في 7 ديسمبر 2023، إلا لإلقاء الأخيرة بالسماح لبيع طائرات إف-16 لتركيا.

في النهاية، يبدو أن جلَّ مخاوف تركيا تتركز حول عدم حصول أي تغيير في المنطقة، فهي تعتبر ذلك تهديداً مباشراً لمصالحها في المنطقة، خاصةً في سوريا.

5- الشأن السوري:

تشهد سوريا منذ النصف الثاني من عام 2023 جموداً سياسياً، نتيجة توقف مباحثات "آستاناء"، وفشل جولات تشكيل اللجنة الدستورية، وعدم خطا النظام السوري خطوات ملموسة نحو الحل السياسي بعد عودته إلى الجامعة العربية. وما زاد من تعقيد وتهميشه الأزمة السورية، والذي ينذر باستمرار الجمود السياسي خلال النصف الأول من عام 2024 هو اندلاع حرب غزة، وتداعياتها على سوريا.

إن الانغلاق السياسي في سوريا، وفشل التطبيع بين دمشق وأنقرة، واستمرار الأخيرة بشن الهجمات الموسعة على مناطق شمال وشرق سوريا، وسط صمت من قبل القوى الدولية الضامنة لوقف إطلاق النار، بالإضافة إلى عودة التصعيد العسكري في شمال غرب سوريا، كلها تزيد من احتمالية عودة التصعيد العسكري، والاقتتال في معظم المناطق السورية خلال العام القادم.

فيما يمكن أن يكون لتحضيرات أميركا في العام الجديد للانتخابات الرئاسية، ومساعيها لمنع توسيع الصراع في الشرق الأوسط، تداعيات على الملف السوري، ويبؤدي إلى تجميد النقاشات في الحلول السياسية لما بعد الانتخابات الأمريكية.

وفي مناطق الإدارة الذاتية في شمال وشرق سوريا، فهناك العديد من المؤشرات بأنها ستشهد متغيرات على المستويين الإداري والسياسي خلال العام 2024، في إطار تعزيز مكانة الإدارة الذاتية محلياً ودولياً، والسعى لنيل الشرعية السياسية كجزء من المعارضة السورية.

فالمتغيرات الإدارية والسياسية في شمال وشرق سوريا، بالإضافة إلى زيادة هجمات وتهديدات الميليشيات الإيرانية للقواعد الأمريكية، وتكثيف التحالف تدريبياته المشتركة مع قسد، تشير إلى أن واشنطن ستعيد رسم خرائط نفوذ جديدة في سوريا، تجعل منها أوراق ضاغطة على النظام السوري وحلفائه، للتوجيه إلى حل سياسي سوري قادم طال انتظاره على السوريين.

إلا أن الدولة التركية تحاول من خلال تصعيد هجماتها العدوانية، بواسطة الطائرات الحربية والمسيرات ضد مناطق شمال وشرق سوريا، واستهداف البنية التحتية والفقوية والمشاريع الاقتصادية، ضرب كل مساعي الإدارة الذاتية لخلق الاستقرار الأمني والاقتصادي السياسي في المنطقة، حيث يستغل الرئيس التركي رجب طيب أردوغان اشغال العالم بحرب غزة، والتوترات في البحر الأحمر، لتوسيع الحرب على مناطق الإدارة الذاتية، الأمر الذي قد يزيد من المخاطر الأمنية، وزيادة نشاط خلايا داعش.

فقد وُقِّت وكالة "نورث بريس" في تقرير لها تعرّض 632 موقعاً، منها مساكن مدنيين، و48 موقعاً لمنشآت حيوية وبنى تحتية، إلى جانب 21 موقعاً لأراضي زراعية

للقصف والاستهدافات من قبل الطيران التركي في مناطق شمال وشرق سوريا، خلال عام 2023.

6- ملف الإرهاب:

تعتبر قضية الإرهاب قضية شائكة ومعقدة لارتباطها بالعديد من الملفات والمسائل، كمسائل التاريخ، والدين، والفكر والثقافة والديمقراطية والحقوق. ما يهمنا في الوقت الراهن هو البحث في احتمالية عودة التنظيم الإرهابي داعش، وفرض سيطرته على مناطق من شمال وشرق سوريا.

هناك الكثير من العوامل والدلائل تشير إلى احتمالية انبعاث داعش، وخاصة الظروف الدولية والإقليمية والمحلية الحالية تشكل بيئة مناسبة لأنبعاثه وترجح كفة الميزان لصالح هذا التنظيم.

بدايةً، القضاء على "خلافة" داعش لا يعني تدمير التنظيم نفسه. حيث ترك داعش خلفه العديد من القضايا والمسائل تحتاج إلى تضافر جهود دولية ومحالية لإيجاد حلول جذرية ومستدامة. هذه القضايا والمسائل تتعلق أولاً بنساء داعش وأطفاله في المخيمات ومرافق الإيواء، وثانياً عناصره السابقين في مراكز الاحتجاز، وثالثاً خلاياه النائمة التي تنشط في مناطق من سوريا والعراق، وتتكرر عملياته ضد قوات سوريا الديمقراطية وقوات النظام والجيش العراقي. هذا الوجود المادي لتركة داعش والتي يمكن تسميتها بـ "ثالوث انبعاث داعش" يثبت بأن التنظيم كجماعة إرهابية لا زال قائماً موجوداً وبانتظار الوقت المناسب لإعلان "خلافته" من جديد. ناهيك عن الظروف الدولية والإقليمية والمحلية المناسبة لمثل هذه العودة.

فعلى الصعيد الدولي، تشغل الدول الكبرى بملفات أخرى مهمة لها أكثر من القضية السورية برمتها، بما فيها ملف داعش الإرهابي، كالحرب الأوكرانية - الروسية، والصراعات بين هذه الدول نفسها حول مسائل عديدة أخرى، أهمها مسألة الممرات الاقتصادية (طريق الحرير من جهة، وطريق التوابل من جهة أخرى). وعلى الصعيد الإقليمي، الحرب في غزة بعد طوفان الأقصى وتداعياته على الساحة السورية، وخاصة محاولات استهداف القواعد العسكرية الأمريكية في شمال شرق سوريا والعراق من قبل أذرع إيران تؤثر بشكل كبير على جهود مكافحة الإرهاب. ناهيك عن الضربات والاستهدافات المتكررة لآلية الحرب التركية للبنية التحتية وعوامل الاستقرار في شمال شرق سوريا. وعلى الصعيد المحلي، تبرز مسألة إشارة النعرات الطائفية والقومية ومحاولة أطراف عديدة لضرب مكونات المنطقة بعضها ببعض، وخلق الفوضى وعدم الاستقرار وخاصة في مناطق دير الزور والرقة.

استناداً لما سبق ذكره، وبسبب تأخر حل الأزمة السورية نفسها، هنالك خشية من عودة تنظيم داعش كـ "خلافة"، وفرض سيطرته الجغرافية من جديد. فقد حصل سابقاً، بالنظر إلى السياق التاريخي لنشأة تنظيم داعش وتطوره، إبان مقتل أبو مصعب الزرقاوي، زعيم تنظيم القاعدة في العراق، والادعاء بنهاية التنظيم، ليظهر مجدداً نتيجة الفوضى وعدم الاستقرار، عقب أحداث "الربيع العربي".

جميع حقوق النشر محفوظة لمركز الفرات للدراسات ©2024



مركز الفرات للدراسات

مؤسسة بحثية مستقلة، تُعنى بالمسائل والقضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية والفكرية المتعلقة بمنطقة الشرق الأوسط، وسوريا عامةً، ومناطق شمال وشرق سوريا خاصةً.